IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

المؤتمـــر العـــام

GC(58)/17
٥ آب/أغسطس ٢٠١٤

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الثامنة والخمسون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(58)/1 وإضافتاها Add.1 وAdd.2)

رسالة وردت من الممثل المقيم لإسرائيل بشأن الطلب الداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر

١- تلقّى المدير العام رسالة بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ من الممثل المقيم لإسرائيل، بشأن الطلب المقدّم من الدول العربية الأعضاء في الوكالة والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر.

٢- وتُعَمَّم الرسالة طيّه، استجابةً للطلب الوارد فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤

صاحب السعادة،

يشرفني أن أنقل موقف إسرائيل بشأن طلب الدول العربية الوارد في الوثيقة GC(58)/1/Add.1 المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين (٢٠١٤) للمؤتمر العام.

بادئ ذي بدء، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المؤتمر العام في دورته السابعة والخمسين رفض بموجب تصويت مشروع القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية". وفي الدورتين السادسة والخمسين والخامسة والخمسين للمؤتمر العام لم يقدَّم قرار في إطار البند ذاته من جدول الأعمال. ولذلك فإن من المؤسف أن الدول العربية قررت هذا العام، مرةً أخرى، إجبار الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مناقشة هذه المسألة، التي لا تمتّ بأي صلة لجدول أعمال المؤتمر العام، والتي تقع بوضوح خارج نطاق النظام الأساسي للوكالة وولايتها، وتُضعِف مصداقية الوكالة.

والطلب المتضمَّن في الوثيقة GC(58)/l/Add.1 هو طلب مثير للسخرية، وتحركه اعتبارات سياسية. وعلى غرار السنوات السابقة، فإن الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام ستواجَه بجدول أعمال متخم، ينطوي على العديد من القضايا الحرجة ذات الصلة بمعظم الدول الأعضاء. وهذا البند المثير للانقسام من جدول الأعمال حَرِيٌّ بأن يصرف المؤتمر العام عن مهمته الرئيسية. والأمر الأكثر مدعاةً للسخرية في نظر إسرائيل هو أن بعض الدول الأعضاء، المندرجة ضمن أولئك الذين قدّموا الطلب المذكور آنفاً، لديها سجل طويل غير مُرضٍ من انتهاك التزاماتها الدولية وسائر المعايير الخاصة بالمجتمع الدولي، بما في ذلك في المجال النووي. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التذكير بأن أهم التهديدات التي تواجه منظومة عدم الانتشار ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مَرجِعُها بلدان في الشرق الأوسط سعت أو ما زالت تسعى لامتلاك أسلحة نووية تحت غطاء عضويتها في معاهدة عدم الانتشار. وقد وُجِد أن العديد من هذه البلدان في حالة انتهاك صارخ لالتزاماتها وتعهُّداتها الدولية في المجال النووي، وبالأخص العراق وليبيا وإيران وسوريا.

إن إسرائيل تُقَدِّر منظومة عدم الانتشار حقّ قدرها وتقرّ بأهميتها. وهي تسعى جاهدةً لترسيخ الثقة المتبادلة والمضي قدماً في وضع ترتيبات لإحلال الأمن والحد من التسلح على مستوى الإقليم. ومن الواضح أن الأوضاع الجغرافية السياسية والظروف الإقليمية الحالية تشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق مثل هذه الأهداف. ويكفي أن نذكر قصف المدنيين في جميع أنحاء إسرائيل بمئات من الصواريخ ووابل من القذائف من قطاع غزة على يد منظمة حماس ومثيلاتها من المنظمات الإرهابية في الأسابيع الأخيرة، واجتياح الجهاديين لسوريا والعراق ولبنان.

لقد ظلت إسرائيل على مدى السنوات تنتهج سياسة قِوامها التحلي بالمسؤولية وضبط النفس في المجال النووي. كما تجلّى هذا في العديد من جوانب سياستها العملية بشأن عدم الانتشار، بما في ذلك ما يتعلق بتشريعات ومنظومة الرقابة على الصادرات.

وأكّدت إسرائيل على الدوام أنه لا يمكن معالجة القضية النووية إلا بطريقة واقعية ضمن السياق الإقليمي، ناهيك عن جميع قضايا الأمن الإقليمي، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. وتدهور الأوضاع الإقليمية حَرِيٌّ بأن يضفي مصداقية على موقف دولة إسرائيل الذي طالما التزمت به وهو أنه لا يمكن المضي قدماً في أي تدابير حقيقية للحد من التسلح على مستوى الإقليم إلا من خلال عملية تدريجية. وتبدأ مثل هذه العملية بتدابير لبناء الثقة والاعتراف المتبادل، يليها التحول من التوترات والأعمال العدائية والصراعات المتأجِّجة وحالة الحرب إلى علاقات متينة وسلمية.

إن السجل البائس لعدم الامتثال من قِبَل العديد من الدول في المنطقة يؤثر تأثيراً حاسماً في القدرة على بناء الثقة والشروع في عملية تستهدف إحلال الأمن ووضع ترتيبات للحد من التسلح على مستوى الإقليم. وفي ضوء مثل هذه الممارسات والانتهاكات للمعايير والالتزامات الدولية على نحو ينذر بالخطر، من الواضح أنَّ الطلب العربي المذكور آنفاً إنما يهدف إلى تحويل الانتباه عن الواقع القاتم للشرق الأوسط.

ولقد أوضحت إسرائيل من جانبها التزامها بالحوار الهادف إلى إحلال الأمن الإقليمي في مناسبات عديدة، مثل مشاركتها الفاعلة في محفل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) بشأن الخبرة ذات الجدوى المحتملة بالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، على الرغم من البيئة السياسية الإقليمية السلبية بصورة عامة، شارك وفد إسرائيلي رفيع المستوى في خمس جولات من المشاورات الإقليمية المتعددة الأطراف التي أُجرِيَت في سويسرا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد شهد مسار هذه المشاورات تحولاً بفضل وكيل وزارة الخارجية الفنلندية، السفير جاكو لاجافا، في جهد حقيقي لإتاحة التفاعل المباشر بين دول المنطقة بشأن المسائل الأمنية. وللأسف، فإن بعض البلدان الرئيسية في المنطقة لم تشارك أو لم توفِد كبار ممثليها، وبالنسبة للبعض الآخر، استغرق الأمر ما يقرب من عام للموافقة على مثل هذه المشاورات. ومن الواضح أن هذا الجهد لا يشكل أولوية من وجهة نظر هذه الدول.

وخلال هذه المشاورات حدّدت إسرائيل تفصيلاً سياستها تجاه الأمن والحد من التسلح على مستوى الإقليم، بما في ذلك موقفها بشأن مفهوم عقد مؤتمر لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتعتقد إسرائيل أن أي حدث إقليمي ينبغي أن يكون نابعاً من داخل المنطقة، على أساس الحوار المباشر بين جميع دول المنطقة، من أجل معالجة جدول أعمال واسع النطاق فيما يخص الأمن الإقليمي، استناداً إلى مبدأ لا غنى عنه وهو التوافق بين الأطراف الإقليمية.

وفي ضوء التاريخ المضطرب للمنطقة والتطورات الأخيرة المثيرة للقلق، ومعظمها داخل العراق وسوريا وليبيا والسودان واليمن، إلى جانب الإرهاب الواسع الانتشار، فإن إسرائيل لا تساورها أي أوهام. ولا يمكن إحراز تقدّم نحو تحقيق أي رؤية واسعة للأمن الإقليمي دون إحداث تغيير جوهري في الظروف الإقليمية، وليس آخِراً، من دون تحوّل رئيسي في موقف دول المنطقة تجاه إسرائيل، فضلاً عن العلاقات الإقليمية البينية ككل. إن منطقة تضم دولاً لا تعترف بالآخرين في تلك المنطقة، أو تلجأ بشكل متكرر إلى العنف في علاقاتها مع الدول المجاورة لها، هي أبعد ما تكون عن أن تكون جاهزة لإحراز تقدم بشأن الحد من التسلح وإحلال الأمن على مستوى الإقليم.

ولعلّ المؤتمر العام يُحسن التصرّف بأن يرفض طلب إدراج هذا البند المدفوع بسوء النية في جدول أعماله. والمؤتمر العام، إذ يقوم بذلك، سيبعث برسالة واضحة تعكس نزاهته المهنية وعزمه على عدم السماح بصرفه مراراً وتكراراً عن التحديات الحقيقية التي يواجهها في الميدان النووي.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة لعناية جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق احترامي.

ميراف زافاري-أوديز
[توقيع] [ختم]
السفير
الممثل الدائم لإسرائيل لدى الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة
واللجنة التحضيريّة لمنظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة

السيّد يوكيا أمانو
المدير العام
للوكالة الدولية للطاقة الذرية